المجلد (٧), العدد (٢٧), الجزء الأول, نوفمبر ٢٠١٨, ص ص ٣٥ - ٦٩

وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم

إعداد

أ/ سلمى جمعان السهلي

معيدة بقسم التربية الخاصة
كلية التربية - جامعة المجمعة

أ.د/ بندر ناصر العتيبي

أستاذ بقسم التربية الخاصة
كلية التربية - جامعة الملك سعود

DOI: 10.12816/0053303

وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم

إعداد
أ/ سلمى جمعان السهلي(*) & أ.د/ بندر ناصر العتيبي(**)

ملخص

هدفت الدراسةُ إلى التعرّف على مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم، ولتحقيق أهداف الدراسة استُخدم المنهج الوصفي المسحي من خلال بناء أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، حيث تكوّنت من جزأين: تضمّنَ الجزءُ الأول (٥) فقرات تتعلق بالمعلومات العامة، بينما تكوّن الجزءُ الثاني من (٤٧) عبارة موزعةً على خمسة محاور. وتم تطبيق الاستبانة على (٨٢١) من أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية. وقد توصّلت الدراسة إلى وجود وعي عام منخفض لدى أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم، ماعدا الحقوق التعليمية كان الوعي فيها مرتفعاً. كما أظهرت الدراسة أن الحقوق التعليمية هي الأكثر وعياً لديهم، وتأتي بعدها الحقوق الصحية، تليها الحقوق القانونية، ومن ثم الحقوق المتعلقة بالعمل، وأخيراً الحقوق المالية. وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) في الوعي بالحقوق التعليمية والصحية والدرجة الكلية للوعي بالحقوق, تعود لمتغير "الجنس", لصالح الإناث. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الوعي بالحقوق الصحية والمتعلقة بالعمل والدرجة الكلية للوعي بالحقوق، تعود لمتغير "العمر"، لصالح أفراد العَيِّنة في عمر (٢٠-٣٠ سنة). وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الوعي بالحقوق القانونية والمتعلقة بالعمل، تعود لمتغير "الدرجة العلمية", لصالح أفراد العَيِّنة الحاصلين على (ابتدائي). كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الوعي بالحقوق الصحية، تعود لمتغير "المكان التعليمي"، لصالح أفراد العَيِّنة الذين أبناؤهم في معاهد التربية الفكرية. بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعود لاختلاف "المستوى الاقتصادي".

الكلمات المفتاحية: الإعاقة الفكرية، وعي أولياء الأمور، حقوق ذوي الإعاقة، معاهد وبرامج التربية الفكرية.

(*) معيدة بقسم التربية الخاصة - كلية التربية - جامعة المجمعة
(**) أستاذ بقسم التربية الخاصة - كلية التربية - جامعة الملك سعود

Parents' Awareness of their Children with Intellectual Disabilities' Rights in the Intellectual Institutions and Programs

Salma J. alsahli(*) **& Prof. Bander N. Alotaibi**(**)

Abstract

The study aimed at identifying the extent to which parents of children with intellectual disabilities at the intellectual educational institutions and programs are aware of the rights of their children. To achieve the objectives of the study, the descriptive survey approach was used by constructing the study instrument, which was a questionnaire prepared by the researchers. The questionnaire consisted of two parts; the first contained (5) items of general information, and the second contained (47) items distributed onto five themes. The questionnaire was administered to (821) parents of children with intellectual disabilities. The study found that the parents of children with intellectual disabilities had a low level of general awareness of the rights of their children, except for the educational rights which scored a high level of awareness. The study showed that the educational rights scored the highest level of parents' awareness, followed by the health rights, the legal rights, the work rights, and finally the financial rights. The findings also showed that there were statistically significant differences at (α<0,05) relative to awareness of educational, health and the overall awareness of rights attributed to the variable of "sex" in favor of females. They also showed statistically significant differences in the awareness of health, work and the overall awareness of rights attributed to the variable of "age" in favor of the subjects at the age of (20-30 years). The findings revealed that there were statistically significant differences in the awareness of legal and work rights, which were attributed to the variable of "academic degree" in favor of the subjects who already had "primary" education. The findings also showed that there were statistically significant differences in the awareness of health rights attributed to the variable of "place of education" in favor of the subjects who had their children at the institutes of intellectual disabilities education. However, there were no statistically significant differences attributed to the "economic status".

Keywords: Intellectual disability, parents ' awareness, rights of individuals with disabilities, institutes and programs of intellectual education.

(*) s.jamaan@mu.edu.sa
(**) alotaibi@ksu.edu.sa

المقدمة:

يشهد تاريخ الاهتمام بذوي الإعاقة صدور العديد من التشريعات والقوانين التي أكدت على ضرورة توفير الحياة الكريمة لهم أسوةً بأقرانهم العاديين، حيث كان ذلك دليلاً واضحاً على الاهتمام الدولي بذوي الإعاقة، وتأكيداً على مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص في المجالات التعليمية، والصحية، والتأهيلية، وفرص العمل، والاندماج المجتمعي، والتمتع بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الآخرين.

وقد ظهر ذلك بشكلٍ أكثر وضوحاً بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، الذي أكد على أهمية حصول الفرد ذي الإعاقة على حقه كأي فرد آخر في المجتمع (الخزاعلة, وارشيدة، ٢٠١٥). كما تم في عام ١٩٧١ إعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقلياً(*), الذي أكد على ضرورة مساعدة هؤلاء الأشخاص في تنمية قدراتهم في مختلف ميادين الحياة، وتيسير اندماجهم إلى أقصى حد ممكن، ثم تبعهُ إصدار الإعلان الخاص بحقوق المعاقين في عام ١٩٧٥، الذي يعد الأساس الذي قامت عليه معظم قوانين دول العالم في ترسيخ حقوق الأفراد ذوي الإعاقة, استمرت التشريعات التي تؤكد وتعمل على ترسيخ حق ذوي الإعاقة في ممارسة حياتهم بشكل مستقل في الظهور، حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ عاماً دَوْلياً لذوي الإعاقة، في محاولةٍ منها لتحقيق دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمع، ومساعدتهم على التكيف، وتثقيف الجمهور، وتوعيته بحقوق ذوي الإعاقة، وتوالت بعد ذلك التشريعات والمواثيق، التي كان من أبرزها في القرن الحادي والعشرين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦، حيث جاءت لتضع تنظيماً شاملاً وكاملاً لحقوق ذوي الإعاقة (عبد المعطي، ٢٠١٣).

كما ظهر اهتمام الدول العربية بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة من خلال القوانين والتشريعات مؤخراً، حيث تمثلت رعاية ذوي الإعاقة سابقاً من خلال أنظمة الدولة العامة وبعض أنظمة التكافل الاجتماعي كالضمان الاجتماعي وتوفير العمل المناسب. إلا أن الاهتمام أصبح بارزاً وأكثر وضوحاً خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وخلال العقد العربي لذوي الإعاقة، وخاصة

(*) تم ذكر الإعلانات كما أُعلنت دون إجراء تحديث لمصطلحاتها.

بعد العمل بالاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، فبرزت جوانب تفصيلية لحياة ذوي الإعاقة لم تكن موجودة من قبل (عبد المعطي، ٢٠١٣).

ومن أقدم الدول التي نظمت حقوق ذوي الإعاقة من خلال القانون هي دولة مصر وذلك بإصدار قانون تأهيل المعاقين رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥، ثم حذت حذوها بقية الدول العربية، ففي سوريا أُصدر قانون (٤٩) لسنة ١٩٨١ المتعلق بالنهوض بالمعَوّقين وحمايتهم، والقانون الليبي رقم (٣) لسنة ١٩٨١ بشأن المعَوّقين، وقانون رعاية وتأهيل المعَوّقين لسنة ١٩٨٤ في السودان، وقانون رعاية ذوي الإعاقة في الأردن رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣، وقانون الكويت رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن رعاية المعاقين، وقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق المعَوّقين في فلسطين (العثمان, وراجح, والمحزمة, والعصيمي, والقحطاني، ٢٠١٨).

وقد كان لهذه التشريعات الدولية أثرٌ واضحٌ في زيادة اهتمام المملكة العربية السعودية بذوي الإعاقة، وإقرار حقوقهم، والتوقيع على الإعلانات والمواثيق الدولية. حيث انعكس ذلك إيجاباً بإصدار الأنظمة الداخلية التي أقرت عدداً من الحقوق التي ترسخ الحماية النظامية القانونية لذوي الإعاقة (العصيمي، ٢٠١٤). فحظي الأفراد ذوو الإعاقة في المملكة بالعناية والرعاية والاهتمام والدعم غير المحدود، الأمر الذي جعل المملكة تتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم في مجال التربية الخاصة (الموسى، ٢٠٠٨)، حيث استطاعت الجهات المعنية في المملكة أن تحقق للأفراد ذوي الإعاقة كافة الخدمات وبرامج الرعاية اللازمة لهم، فقد تولت وزارة التعليم الجوانب التعليمية والتربوية الخاصة بهم، فاعتنت بإنشاء معاهد التعليم الخاص واستحداث برامج الدمج في مدارس التعليم العام، لتمكينهم من مواصلة تعليمهم بما يتناسب مع احتياجاتهم، وتولت وزارة الصحة تقديم خدمات الوقاية والرعاية الصحية والتأهيل الطبي، في حين تولت وزارة الشؤون الاجتماعية تقديم خدمات التأهيل والرعاية الاجتماعية والنفسية، وتوفير فرص العمل المناسبة لهم لتحقيق هدف استقلاليتهم واندماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى صرف الإعانات العينية أو النقدية (القحطاني، ٢٠٠٧).

كما اهتمت المملكة العربية السعودية بالحقوق التشريعية والقانونية للأفراد ذوي الإعاقة؛ فبمطالعة النظام الأساسي للحكم يتضح أنه تضمن عدة نصوص تتعلق بالمساواة والتكافل

الاجتماعي وغيره، مما له صلة وثيقة بمجال كفالة حقوق الأفراد ذوي الإعاقة، وإسنادها إلى أسس دستورية، حيث نصت المادة (٢٦) على التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ثم حددت المادة (٢٧) واجبات الدولة تجاه المواطنين في حالات العجز، والشيخوخة، والمرض، وحقهم في الرعاية والضمان الاجتماعي فنصّت على أنْ: "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية" (حسن، ٢٠١٣).

وباعتبار أن الأفراد ذوي الإعاقة مشمولون بحكم هذه المادة فقد أخذت الدولة على عاتقها حماية حقوقهم وتعزيزها، وسعت إلى تحقيق الرفاه والعيش الكريم لهم ولأسَرهم (هيئة حقوق الإنسان، ٢٠١٥)، وفضلاً عن كون النظام الأساسي للحكم في المملكة يوفر حماية قانونية للأفراد ذوي الإعاقة؛ اهتمت المملكة بإصدار التشريعات والأنظمة الخاصة بهم مما يكفل لهم حقوقهم وكيفية الحصول عليها (حسن، ٢٠١٣). كذلك تحديث وتعديل عدد من الأنظمة القائمة؛ وذلك مواكبةً للتطورات والمستجدات، وتمشّياً مع التزاماتها الدولية المترتبة على انضمامها إلى بعض الاتفاقيات الدولية، وقد تضمنت تلك الأنظمة العديد من النصوص الإيجابية المتعلقة باستكمال البنية التشريعية والتنفيذية لضمان حقوق الإنسان بشكل عام، وما تتضمنه تلك النصوص من أحكام تتعلق بتحقيق المساواة ومناهضة التفرقة والتمييز وضمان حصول جميع الأفراد على حقوقهم كافة على قدم المساواة (العثمان وآخرون، ٢٠١٨).

فلقد أُصدر أول تشريع خاص بذوي الإعاقة في المملكة عام ١٩٨٧ حيث وُسِم "بقانون المعَوّقين " والذي يُعمل به منذ إقراره ونشره، ولقد استند القانون على عدد من الأسس الاجتماعية والتربوية والتي من أهمها مساواة الفرد ذي الإعاقة في الحقوق والواجبات بغيره من أبناء المجتمع وفق ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ومنها شموليته لعدد من الأبعاد التربوية والتأهيلية والمهنية، ومراعاته للإعلانات والقوانين العالمية التي صدرت في مجال تشريعات وحقوق الأفراد ذوي الإعاقة (صديق، ٢٠٠٥).

وقد توالت القرارات الوزارية والأنظمة واللوائح التي تنظم حقوق الأفراد ذوي الإعاقة أو فئة منهم في جانب معين أو في مؤسسة ما، إلا أن الحدث الأبرز والأهم في تاريخ تشريعات وقوانين

ذوي الإعاقة في المملكة هو صدور "نظام رعاية المعَوّقين" سنة ٢٠٠١، الذي جاء منظماً لحقوق جميع الأفراد ذوي الإعاقة في جميع المجالات للإسهام في تنمية قدراتهم، واستقلاليتهم، واندماجهم في المجتمع. وحرصاً من المملكة على الرقي بمستوى الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة كمّاً ونوعاً تم تعديل نظام رعاية المعَوّقين وتطويره، وأطلق عليه مسمى "نظام حقوق ذوي الإعاقة"؛ ليواكب التغيرات والتحولات الكبيرة التي طرأت في مجال الإعاقة، ويفعّل الآليات التي يقوم عليها النظام الحالي (مجلس الشورى، ٢٠١٦).

وعلى الجانب التنظيمي لمعاهد وبرامج التربية الخاصة فقد أقرّت الأمانة العامة للتربية الخاصة بوزارة التعليم –وزارة المعارف سابقاً– "القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة" عام ٢٠٠١؛ وذلك من أجل تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة، حيث تعد المرجع الأساس في تطبيق وتنفيذ جميع الإجراءات الخاصة بإدارة معاهد وبرامج التربية الخاصة؛ إذ تحتوي على العديد من البنود المتعلقة بالعمل التنظيمي، والإداري، والفني لجميع العاملين في ميدان التربية الخاصة، وحرصاً من وزارة التعليم على مواكبة المستجدات والتطورات في التربية الخاصة أصدرت مؤخراً "الدليل التنظيمي والإجرائي للتربية الخاصة" في العام الدراسي ١٤٣٦–١٤٣٧هـ (المالكي, ٢٠١٧).

نتج عن هذا التطور في الجانب الحقوقي لقضية الإعاقة تحوّلٌ في استراتيجيات النظرة الرعائية للأفراد ذوي الإعاقة إلى النظرة المبنية على الحقوق (عبدات، ٢٠١٠) التي تؤكد على أن التعليم، والعمل، والحياة بشكل مستقل حق من حقوقهم، وليس خدمة تقدَّم لهم، ولقد ساعدت هذه النظرة الحقوقية في بلورة دور حقيقي للأسرة، فأعطتْ الأسر الحق في الدفاع عن حقوق أبنائها ذوي الإعاقة. ذلك أن من أهم أدوار الوالدين العمل على حصول أبنائهم ذوي الإعاقة على الحقوق التي يكفلها القانون والأنظمة والتشريعات الدولية، والمحلية (حسن، ٢٠١٣).

وللقيام بهذا الدور، فإن أولياء الأمور يجب أن يكونوا على دراية ومعرفة بحقوق أبنائهم التي يكفلها القانون؛ ذلك أن وعي الوالدين بحقوق أبنائهما سيترتب عليه المطالبة بتلك الحقوق، والدفاع عنها، وبالتالي تحسّن الخدمات المقدَّمة لهم، مما ينعكس إيجابياً على تطور قدراتهم، واستقلاليتهم، واندماجهم في المجتمع. إلّا أن الواقع حول توافر الوعي بحقوق ذوي الإعاقة لدى

أولياء الأمور يشوبه نوعٌ من القصور والضعف؛ حيث أشارت منيب (٢٠١٠) إلى أن أُسَر ذوي الإعاقة يتعرضون لكثير من المشكلات والضغوط، ويبحثون لأطفالهم عن موارد مالية، أو خدمات صحية، أو يسألون عن كيفية تعليم أبنائهم، وحقوقهم في المدارس، وغيرها من التساؤلات التي تنم عن عدم وعيهم بحقوق أطفالهم. كما أوصت دراسة غبريال (Gobrial, 2012) بالحاجة العاجلة إلى زيادة الوعي بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة الفكرية وتطبيق قوانين وتشريعات تساهم في وصول ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم لهذه الحقوق وذلك بسبب افتقاد الوعي بحقوق الإنسان للأطفال ذوي الإعاقات الفكرية.

ونظراً لأن الوعي بحقوق الأبناء ذوي الإعاقة يتطلب اطلاعاً مستمراً من قبل أولياء الأمور على التشريعات والقوانين ذات العلاقة بحقوقهم، حتى يتمكنوا من المطالبة بهذه الحقوق والدفاع عنها، فإن المستوى التعليمي لولي الأمر على غاية من الأهمية كمُحرك للوعي بحقوق الأبناء فمن الصعب على والدين غير متعلمين الدخول في معترك الدفاع عن حقوق أبنائهم، وتوعية العامة بها إذا لم يكونا مسلّحَين بالثقافة والتعليم اللازمَين لدفع مسيرة أبنائهم التوعوية والحقوقية (عبدات، ٢٠١٠).

بينما أظهرت الدراسات التي أجريت على هذا الجانب تناقضاً في الاتجاهات لدرجة أنها اختلفت عن توقعات الباحثين أحياناً، فقد يتوقع الفرد أحياناً أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين أدى ذلك إلى أن تكون اتجاهاتهم نحو الطفل ذي الإعاقة إيجابية وقدرتهم على مواجهة المشكلات المصاحبة للإعاقة أيسر بحكم معلوماتهم ومستواهم الثقافي الذي يمنحهم القدرة على توفير الأساليب المناسبة للتعامل مع طفلهم ذي الإعاقة والبحث عن المراكز والمؤسسات الملائمة لرعايته وتدريبه (القريوتي، ٢٠٠٩)، حيث يذكر حنفي (٢٠١٣) أن الآباء والأمهات ذوي المستوى التعليمي المتوسط (إعدادي فما دون) يتميزون باتجاهات إيجابية أكثر من ذوي المستويات العليا في التعليم، ويمكن تبرير ذلك بأن اتجاهاتهم تُبنى على أساس القضاء والقدر وأن هذا الطفل هبة من الله.

وبجانب المستوى التعليمي، تُعتبر الحالة الاقتصادية والاجتماعية عاملاً لمشاركة الآباء في تعليم أطفالهم وبصفة عامة، يميل الوالدان ذوا الحالة الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة إلى المشاركة بشكل أقل من الوالدين ذوَي الحالة الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة, كما أن المستوى

التعليمي للآباء ذوي الحالة الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة قد يكون محدوداً وليس لديهم المعرفة والمهارات للمشاركة في تعليم أطفالهم (سيلو, وبراتر, ٢٠١١/٢٠١٢). مما يترتب عليها قلة الوعي والمعرفة بحقوق أطفالهم ذوي الإعاقة وانعكاس ذلك سلباً على تمتع الطفل بكافة الخدمات والحقوق المكفولة له في القوانين والتشريعات.

ومما سبق نستنتج أهمية الوعي بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة من قِبل أولياء أمورهم، وأنه أمر جوهري ومصيري؛ وذلك لأن أولياء الأمور يلعبون دوراً مهماً في ضمان حصول أبنائهم على الخدمات والحقوق المتاحة في المجتمع، مما ينعكس بشكل إيجابي على تطور قدرات أبنائهم واستقلاليتهم واندماجهم في المجتمع. فلقد تعددت الدراسات التي تناولت مدى وعي أولياء الأمور بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة بشكل عام، والإعاقة الفكرية بشكل خاص، فقد أجرى عبدات (٢٠١٠) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة بحقوق أبنائهم الواردة في القانون الاتحادي لدولة الإمارات، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأظهرت الدراسة وجود وعي عام متوسط لدى أولياء أمور ذوي الإعاقة بحقوق أبنائهم. وأنهم كانوا أكثر وعياً بالحقوق التعليمية والصحية وحقوق التشغيل مقارنةً مع حقوق أبنائهم في الإعفاءات والغرامات التي اتضح ضعف وعيهم بها. واتضح أن مستوى الوعي يرتفع بارتفاع المؤهل العلمي لولي الأمر، فيما كانت الأم أكثر وعياً من الأب، وأخت الفرد ذي الإعاقة أكثر وعياً من أخيه.

وفي دراسة قام بها كونري (Connery,1987) هدفت إلى تحديد ما إذا كان أولياء أمور الطلاب ذوي الإعاقة من قبيلة النافاجو يذكرون معرفة مشابهة بالمعلومات القانونية والتعليمية المرتبطة بالتربية الخاصة مقارنة بالمعرفة التي يذكرها أولياء الأمور الأمريكيين المتحدثين بالإنجليزية. حيث أظهرت الدراسة أن أولياء الأمور من قبيلة النافاجو أقل معرفة من أولياء الأمور الأمريكيين المتحدثين بالإنجليزية. وأن كلتا المجموعتين الثقافيتين قدمت الدليل على أنها قليلة المعرفة بقوانين التربية الخاصة والحقوق التعليمية والإجراءات المتعلقة بتعليم أبنائهم.

في حين هدفت دراسة تاديرا وهول (Taderera & Hall, 2017) إلى التعرف على التحديات التي يواجهها أولياء أمور ذوي صُعُوبات التعلم في أوبوو، ناميبيا. أجريت مقابلات معمقة

مع ثمانية آباء، وأظهر تحليل المقابلات أن المشاركين يفتقرون إلى الوعي بمدى توافر البرامج والخدمات والسياسات الرامية إلى إعالة أطفالهم ذوي صُعُوبات التعلم، كالخدمات التي تتعلق بالرعاية الطبية، والدعم التعليمي، وخدمات التشخيص, كما خلص الباحثون إلى أن المشاركين في هذه الدراسة يواجهون مجموعة من التحديات الرئيسية تنبع من عدمَ الاستقرار المالي، والافتقار إلى المعرفة وتجزؤ الخدمات التي تقدمها الوزارات المختلفة.

وسعت دراسة هاس ودادا وبورنمان وليجنجارد (Huus, Dada, Bornman & Lygnegard, 2016) إلى معرفة وعي أولياء الأمور الأساسيين في جنوب أفريقيا بحقوق الإنسان لأبنائهم ذوي الإعاقات الفكرية وتوصلت الدراسة إلى أن (٨٦٪) من أولياء الأمور ذكرو إن أطفالهم يمتلكون حقوقاً، و (١٤٪) منهم قالوا إن أبنائهم لا يمتلكون حقوقاً. كما أظهر أولياء الأمور وعياً مختلفاً وفقاً لنوع الحقوق، حيث تم ذكر حقوق الخدمات وهي حق التعليم وحق الهوية وحق تعظيم قدرة الطفل على النمو وحق الخصوصية بشكل أكبر، أي (٣٧٧ مرة)، ثم حقوق الحماية (١٧٢ مرة)، ثم ذكر حقوق المشاركة (١٧ مرة).

وهدفت دراسة بيلي وسكينر وردريجز وجت وكوريا (Bailey, Skinner, Rodriguez, Gut, & Correa, 1999) إلى التعرف على مدى وعي واستخدام أولياء الأمور لخدمات التربية الخاصة والخدمات العلاجية وخدمات الرعاية الطبية المتخصصة لأبنائهم وما مدى رضاهم عنها. فأظهرت النتائج أن عدداً قليلاً فقط من العَيِّنة لديهم وعي محدود (١٠٪) واستخدام محدود (١٢٪) للخدمات المتاحة. وأن ثلثي أولياء الأمور تقريباً كانوا واعين بالخدمات واستخدموا معظم الخدمات المتاحة. كما كانت الأمهات أكثر وعيا بكثير من الخدمات وأبلغن عن زيادة استخدام الخدمات لأطفالهن وأسرهن مقارنة بالآباء، بينما لم يُظهِر متغير المستوى التعليمي والعمر لأولياء الأمور ومكان الإقامة والمتغيرات المتعلقة بالطفل أثراً في الوعي أو الاستخدام.

كما هدفت دراسة كوبوسامي ونارايان ونير (Kuppusamy, Narayan & Nair, 2012) إلى دراسة الوعي بين أفراد الأُسْرة التي لديها أطفال من ذوي الإعاقة الفكرية عن التشريعات والقوانين، والحقوق، والامتيازات والفوائد، والحاجات الحياتية التي تغطيها هذه القوانين

في الهند. وأظهرت النتائج أن هناك مستوىً معتدلاً من الوعي بشأن الجوانب التشريعية. وأنه من بين مختلف جوانب التشريعات كان المستجيبون على وعي أفضل بالفوائد والامتيازات بسبب الفائدة المباشرة في أنشطتهم اليومية.

وسعت دراسة فينكاتيزان (Venkatesan, 2004) إلى تقييم المعرفة والآراء السائدة عن حقوق وحصانات وامتيازات الأفراد ذوي الإعاقة الفكرية في الهند, وأظهرت النتائج أن المشاركين ككل يحتفظون بمعرفة متوسطة عن حقوق وحصانات وامتيازات الأفراد ذوي الإعاقة الفكرية. واتضح في المتوسط أنه كان هناك فرق مقداره نقطة بين الذكور والإناث، ولم يكن له دلالة إحصائية.

وأجرى روندتري (Roundtree, 2017) دراسة هدفت إلى تحديد برامج التعليم ما بعد الثانوي المتاحة للطلاب ذوي الإعاقة الفكرية في ولاية جورجيا ودراسة تصورات المعلمين وأولياء أمور الطلاب تجاه هذه البرامج. وأظهرت النتائج أنه كان لدى هؤلاء المشاركين معرفة محدودة ببرامج التعليم ما بعد الثانوي. وأن عدم وعيهم بهذه البرامج يعزى إلى انعدام التعاون والعلاقات غير المستقرة بين ممثلي سوق العمل وأسَر ذوي الإعاقة الفكرية.

مشكلـــــة الـــدراســـة:

يشهد ميدانُ التربية الخاصة في المملكة اهتماماً كبيراً، وتطوراً واضحاً وملموساً في تقديم الخدمات لجميع فئاتها. فبالعودة لمسيرة التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية يتضح لنا أن المملكة من الدول الرائدة في تبني فلسفة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام، تماشياً مع القوانين والتشريعات الدولية، والمحلية، والتي تؤكد على حقهم في التعليم، والحياة المستقلة (الموسى، ٢٠١٤).

ولقد انعكس الاهتمام والتطور بفئات التربية الخاصة ومنها ذوي الإعاقة الفكرية في تقديم الخدمات بشكل إيجابي، ليس فقط في المجالات المختلفة لحياة الأفراد ذوي الإعاقة، بل امتد ليشمل أُسرهم، وذلك بإقرار حق المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بأبنائهم ذوي الإعاقة. ومع أن التشريعات واللوائح تعطي أولياء الأمور حق المشاركة في كل ما يتعلق بأبنائهم، إلا أن المتتبع لميدان التربية الخاصة يلاحظ قصوراً في وعي أُسَر ذوي الإعاقة بحقوق أبنائهم التي تكفلها

القوانين والتشريعات. حيث ذكر الحسن (٢٠١٣) أن الكثير من والدَي ذوي الإعاقة يفتقرون إلى الوعي بحقوق أطفالهم، وبالتالي يصبحون عاجزين عن الدفاع عن هذه الحقوق أمام مسؤولي الجهات المختصة، والحصول على الخدمات المكفولة لهم من قبل الدولة، مما يترتب عليها ضياع الخدمات على أطفالهم، وتأخر حالاتهم، وازدياد مستوى إعاقاتهم.

وتكمن المشكلة في أن عدم وعي أولياء الأمور بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في مجتمعهم، وجهلهم بها، سيترتب عليه حرمان أبنائهم من الحصول على حقوقهم الكاملة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على تطور قدراتهم، وإمكانياتهم، واندماجهم في المجتمع، كما سينعكس سلباً على كفاءة الخدمات المقدمة. وهذا ما أكده الخطيب والزعبي وعبد الرحمن (٢٠١٢) بأن من آثار قلة وعي الآباء بما يقدَّم لأطفالهم من برامج، وقلة مشاركتهم فيها؛ عدمَ فاعلية البرامج والخدمات التربوية المقدمة في مؤسسات ومراكز الإعاقة الفكرية.

وتأسيساً على ما تقدم جاءت فكرة الدراسة بضرورة الوقوف على مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم من أجل مواجهة احتياجاتهم، والمطالبة، والدفاع عن حقوقهم الإنسانية في مجتمعاتهم، مما ينعكس بشكل إيجابي على قدرات، وإمكانيات أبنائهم, ويمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي:

ما مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم؟

أهداف الدراسة:

١- التعرف على مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم (التعليمية – الصحية – المالية – القانونية –المتعلقة بالعمل).

٢- التعرف على أكثر الحقوق وعياً من قبل أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية.

٣- التعرف على مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم وفقاً للمتغيرات التالية: (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المكان التعليمي، المستوى الاقتصادي).

أسئلة الدراسة:

١- ما مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم (التعليمية-الصحية- المالية- القانونية -المتعلقة بالعمل)؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥) في مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم تبعاً لنوع هذه الحقوق؟

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠.٠٥) في مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم وفقاً للمتغيرات التالية: (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المكان التعليمي، المستوى الاقتصادي)؟

منهج الدراسة وإجراءاتها:

أولاً: منهج الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي؛ باعتباره أنسب المناهج البحثية ملاءمة لطبيعة الدراسة وأهدافها، ويُعرّف المنهج الوصفي المسحي بأنه: "جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما، بهدف التعرف إلى تلك الظاهرة وتحديد الوضع الحالي لها, والتعرف على جوانب القوة والضعف فيها" (عباس, ونوفل, والعبسي, وأبو عواد, ٢٠١٤, ص٧٥).

ثانياً: مجتمع الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بمعاهد وبرامج التربية الفكرية التابعة لوزارة التعليم بمدينة الرياض، ويبلغ عدد الطلاب (٢١٥٠)، وعدد الطالبات (١٢٩٥)، الملتحقين بأربعة معاهد للتربية الفكرية، و(٨٨) برنامجاً للتربية الفكرية الملحقة بالمدارس العادية (وزارة التعليم، ٢٠١٥).

ثالثاً: عَيِّنة الدراسة

تم اختيار العَيِّنة بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث تم تقسيم مدينة الرياض إلى خمس مناطق (الوسط- الشرق- الغرب- الشمال- الجنوب) لكي يكون هناك اختيار عشوائي ممثل لمجتمع الدراسة، وزعت أداة الدراسة ورقياً وإلكترونياً, حيث وزع عدد (١٢١٣) استبانة ورقية, تم فرز الاستبانات العائدة منها البالغ عددها (٨٣٠) لمعرفة مدى استيفائها للبيانات المطلوبة, وجرى

التحقق من صلاحيتها للتفريغ واستبعاد غير المناسب منها البالغ عدده (١٧٥), ليكون العدد النهائي للاستبانات الورقية (٦٥٥), بينما كان عدد الاستبانات الإلكترونية (١٧١)، استُبعدت خمس استبانات منها, ليكون العدد النهائي للاستبانات الإلكترونية (١٦٦), وبذلك يكون مجموع الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (٨٢١) استبانة. شكلت عينة الدراسة بما يعادل (٢٤٪) من المجتمع الكلي. جدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد العينة وفقا الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المكان التعليمي، المستوى الاقتصادي.

جدول رقم (١)
توزيع عينة الدراسة

المتغيرات	التصنيف	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٣٩٣	٤٧.٩
	أنثى	٤٢٨	٥٢.١
العمر	٢٠– ٣٠ سنة	٨٢	١٠.٠
	٣١ – ٤٠ سنة	٢٤٢	٢٩.٥
	٤١ – ٥٠ سنة	٣٠٢	٣٦.٨
	٥١ سنة فما فوق	١٩٥	٢٣.٨
الدرجة العلمية	أمي	٣٩	٤.٨
	ابتدائي	١٤٤	١٧.٥
	متوسط	١٢٢	١٤.٩
	ثانوي	٢٠٤	٢٤.٨
	جامعي	٢٧٤	٣٣.٤
	ماجستير –دكتوراه	٣٨	٤.٦
المكان التعليمي	معهد التربية الفكرية	١٨٩	٢٣.٠
	برنامج التربية الفكرية	٦٣٢	٧٧.٠
المستوى الاقتصادي	أقل من ٥ آلاف ريال	٢٣٨	٢٩.٠
	٦ – ١٠ آلاف ريال	٢٧٣	٣٣.٣
	١١ – ١٥ ألف ريال	١٥٥	١٨.٩
	١٦ – ٢٠ ألف ريال	١٠٣	١٢.٥
	٢١ ألف ريال فأعلى	٥٢	٦.٣
المجموع		٨٢١	١٠٠.٠

رابعاً: أداة الدراسة

من أجل استقصاء آراء أفراد العينة تم إعداد أداة الدراسة وهي عبارة عن استبانة للتعرف على وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم. وقد تم بناء الاستبانة من خلال الاستفادة من الأدبيات والدراسات السابقة, والرجوع إلى الأنظمة والأدلة واللوائح الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية وصياغة العبارات في ضوء ذلك. وقد تكونت الاستبانة من جزأين، هما:

الجزء الأول: يتضمن معلومات عامة عن عَيِّنة الدراسة توضح (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المكان التعليمي، المستوى الاقتصادي).

الجزء الثاني: يتضمن خمسة محاور تضمنت (٤٧) عبارة تعكس المحاور الرئيسية للدراسة موزعة على النحو التالي:

المحور الأول: مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم في المجال التعليمي، وتضمن (٩) عبارات.

المحور الثاني: مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم في المجال الصحي، وتضمن (٩) عبارات.

المحور الثالث: مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم في المجال المالي، وتضمن (١١) عبارة.

المحور الرابع: مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم في المجال القانوني، وتضمن (٩) عبارات.

المحور الخامس: مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم في مجال العمل، وتضمن (٩) عبارات.

ولتسهيل تفسير النتائج استخدمت الدراسةُ الحالية الأسلوبَ التالي لتحديد مستوى الإجابة عن بنود الأداة. حيث تم إعطاء وزن للبدائل: (أعلم=٣، أعلم إلى حد ما=٢، لا أعلم=١)، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى ثلاثة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية، كما هو موضح بجدول (٢).

طول الفئة = (أكبر قيمة– أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة = (٣–١) ÷ ٣ = ٠.٦٧

لنحصل على التصنيف التالي:

جدول (٢)

توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

الوصف	مدى المتوسطات
أعلم	٢.٣٤ – ٣.٠٠
أعلم إلى حد ما	١.٦٨ – ٢.٣٣
لا أعلم	١.٠٠ – ١.٦٧

خامساً: صدق أداة الدراسة

أ) الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري (صدق المحكمين) لأداة الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكّمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة المجمعة وجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، وذلك للتعرف على آرائهم من حيث سلامة صياغة عبارات الأداة، ومدى وضوح العبارات، ومناسبتها لأهداف الدراسة، وإضافة أو حذف أو تعديل بعض العبارات. وقد تم الأخذ بملاحظات المحكّمين, وتم اعتماد العبارات التي تم الاتفاق عليها من قبل المحكّمين.

ب) صدق الاتساق الداخلي:

لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم تطبيقها على عَيِّنة استطلاعية تكونت من (٤٠) ولي أمر, وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة لكل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ومعامل الارتباط بين الدرجة لكل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة، وأيضاً معامل الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وقد تبين أن جميع معامل الارتباط كانت موجبة ودالة إحصائياً مما يؤكد تمتع الاستبانة ومحاورها وعباراتها بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي.

سادساً: ثبات أداة الدراسة

اتضح ارتفاع ثبات جميع محاور الاستبانة باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث انحصرت معاملات الثبات بين (٠.٩٠ ، ٠.٩٥) وهي معاملات ثبات مرتفعة، كما يتضح ارتفاع معامل ثبات إجمالي الاستبانة، حيث بلغ (٠.٩٨) مما يدل على قبول وثبات الاستبانة بوجه عام.

سابعاً: الأساليب الإحصائية

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عَيِّنة الدراسة، وتحديد استجابات أفراد العَيِّنة على عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢- تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (غير المترابطة) (Independent Sample T-test)؛ للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عَيِّنة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى فئتين, وهي: (الجنس-المكان التعليمي).

٣- تم استخدام اختبار تحليل التباين للقياسات المتكررة (Repeated Measures ANOVA)؛ لدلالة الفروق بين أكثر من مجموعتين غير مستقلتين (مترابطتين), وذلك للتعرف على الفروق بين درجات محاور الاستبانة.

٤- تم استخدام اختبار (ت) للعينات غير المستقلة (المترابطة) (Paired Sample T-test)؛ للتحقق من صالح الفروق التي بيّنها اختبار تحليل التباين للقياسات المتكررة, من أجل التعرف على الفروق بين كل محورين على حدة.

٥- تم استخدام اختبار تحليلُ التباين الأحادي (One Way ANOVA)؛ للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عَيِّنة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى أكثر من فئتين, وهي: (العمر-الدرجة العلمية-المستوى الاقتصادي).

٦- تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe' Test)؛ للتحقق من صالح الفروق التي بيّنها اختبار تحليل التباين الأحادي.

٧- تم استخدام اختبار أقل فرق دال (Least Significant difference)؛ للتحقق من صالح الفروق التي بيّنها اختبار تحليل التباين الأحادي، وذلك لعدم تمكُّن اختبار شيفيه من الكشف عنها.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة بعد التطبيق الميداني لأداة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل ومناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها.

أولاً: إجابة السؤال الأول ومناقشة نتائجه

السؤال الأول: ما مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية في معاهد وبرامج التربية الفكرية بحقوق أبنائهم (التعليمية – الصحية – المالية – القانونية – المتعلقة بالعمل)؟

للإجابة عن السؤال أعلاه، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عَيِّنة الدراسة على عبارات محاور أداة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٣)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عَيِّنة الدراسة، وترتيبها تنازلياً، لمستوى الوعي بحقوق أبنائهم

المحـــــــــــاور	المتوسط الحسابي(*)	الانحراف المعياري	الترتيب
الوعي بالحقوق التعليمية	٢.٥٠	٠.٤٩	١
الوعي بالحقوق الصحية	٢.٢٥	٠.٦٣	٢
الوعي بالحقوق المالية	١.٩٢	٠.٦٥	٥
الوعي بالحقوق القانونية	٢.١٥	٠.٦٤	٣
الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	٢.٠١	٠.٧٠	٤
الدرجة الكلية لمدى الوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية	٢.١٦	٠.٥٤	–

(*) المتوسط من ٣ درجات

يشير الجدول (٣) إلى أن المتوسط العام لوعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم هو (٢.١٦), وبالعودة الى جدول (٢) يتضح أن هذه الدرجة تقع ضمن المستوى "أعلم إلى حد ما" وتشير إلى أن أولياء الأمور لديهم وعي عام منخفض بحقوق أبنائهم. وقد اتفقت هذه النتيجة إلى حدً ما مع دراسة غبريال (Gobrial, 2012) التي أظهرت افتقاد الوعي بحقوق الإنسان للأطفال ذوي الإعاقات الفكرية من قبل آبائهم, بينما اختلفت إلى حد ما عن دراسة عبدات (٢٠١٠) التي أشارت إلى وجود وعي عام متوسط بحقوق الأفراد ذوي الإعاقة من قبل أولياء أمورهم. ولعل ما يفسر انخفاض المتوسط العام للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية, هو انخفاض الوعي في محور الحقوق الصحية والمالية والقانونية والمتعلقة بالعمل مما يؤثر على المتوسط العام. كذلك نقص المعلومات لدى أولياء الأمور, وقلة الدورات التدريبية, وضعف التوعية بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة.

وبالعودة إلى محاور الاستبانة, يتضح لنا أن أعلى مستوى لوعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم تبعاً لنوع هذه الحقوق هي "الحقوق التعليمية" حيث بلغ متوسطه (٢.٥٠)، وتأتي في المرتبة الثانية "الحقوق الصحية" بمتوسط (٢.٢٥)، وفي المرتبة الثالثة "الحقوق القانونية" بمتوسط (٢.١٥)، وفي المرتبة الرابعة "الحقوق المتعلقة بالعمل" بمتوسط (٢.٠١)، وفي المرتبة الأخيرة "الحقوق المالية" بمتوسط (١.٩٢). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبدات (٢٠١٠) التي أظهرت أنهم أكثر وعياً بالحقوق التعليمية والصحية وحقوق التشغيل بالمقارنة مع حقوق أبنائهم في الإعفاءات والغرامات التي اتضح ضعف وعيهم بها.

وبالعودة الى جدول (٢) يتضح أن متوسط محور الوعي بالحقوق التعليمية يقع ضمن المستوى "أعلم" ويشير إلى أن أولياء الأمور لدَيهم وعي مرتفع بحقوق أبنائهم التعليمية. ولقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة هاس وآخرين (Huus et al., 2016) التي أظهرت مستوىً مرتفعاً من الوعي بشأن الحق في التعليم من قِبل أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية أكثر من الحقوق الأخرى، بينما اختلفت هذه النتائج عن دراسة كونري (Connery, 1987) التي أكدت أن أولياء الأمور قليلو المعرفة بقوانين التربية الخاصة والحقوق التعليمية والإجراءات المتعلقة بتعليم أبنائهم؛ وقد يعود سبب الاختلاف إلى البعد الزمني, إذ ترتب عليه حدوث تطورات فكرية وثقافية واقتصادية كانت سبباً في اختلاف نتائج الدراسة. ولعل ما يفسر ذلك هو انتشار برامج الدمج وانعكاس آثارها الإيجابية على وعي ومعرفة أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم التعليمية.

بينما ظهر أن متوسط محور الوعي بالحقوق الصحية يقع ضمن المستوى "أعلم إلى حد ما" وفقاً للجدول (٢) والذي يشير إلى أن أولياء الأمور لديهم وعي منخفض بحقوق أبنائهم الصحية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة تاديرا وهول (Taderera & Hall, 2017) التي أوضحت أن الآباء يفتقرون إلى الوعي بمدى توافر البرامج والخدمات والسياسات الرامية إلى إعالة أطفالهم ذوي صُعُوبات التعلم ومنها خدمات الرعاية الطبية. بينما اختلفت هذه النتيجة إلى حد ما عن دراسة عبدات (٢٠١٠) التي أشارت إلى وجود وعي متوسط بالحقوق الصحية للأفراد ذوي الإعاقة من قِبل أولياء أمورهم. وقد تعزى هذه النتائج إلى ضعف العلاقة والشراكة التعاونية بين أولياء الأمور والكادر الصحي، وعدم تفعيل خدمة الزيارات المنزلية بشكلً جيد وعدم توافر ذوي الاختصاص؛ وبالتالي نقص المعلومات والمعرفة عن الخدمات الصحية الخاصة بأبنائهم.

وحصل محور الوعي بالحقوق المالية على متوسط وقع ضمن أدنى درجات مستوى "أعلم إلى حد ما" وفقاً للجدول (٢) والذي يشير إلى أن أولياء الأمور لديهم وعي منخفض جداً بحقوق أبنائهم المالية, لدرجة قرب متوسط هذا المحور من مستوى "لا أعلم". واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبدات (٢٠١٠) التي أشارت إلى وجود وعي منخفض بالإعفاءات والغرامات الخاصة بالأفراد ذوي الإعاقة من قبل أولياء أمورهم, بينما اختلفت عن دراسة كوبوسامي وآخرين (Kuppusamy et al., 2012) التي أفادت أن أفراد أُسَر الأطفال ذوي الإعاقة الفكرية على وعي أفضل بالفوائد والامتيازات؛ وقد يعود سبب الاختلاف هنا إلى البعد المكاني حيث إن هذه الدراسة طبقت على المجتمع الهندي, الأمر الذي أدى إلى اختلاف ثقافي وفكري واقتصادي, كذلك اهتمام أفراد العينة بالامتيازات الخاصة بأبنائهم المقدمة من الدولة بسبب الفائدة المباشرة لهم في أنشطتهم اليومية. وقد تعود هذه النتائج إلى ضعف برامج التوعية الموجهة لأولياء الأمور وقلة المعلومات من قبل الوزارات المنوطة بتقديم الحقوق والمزايا المالية، أيضاً بسبب تجزؤ مصادر الحقوق المالية للأفراد ذوي الإعاقة مابين الوزارات المختلفة, وهذا يتفق مع ما ذكرته دراسة تاديرا وهول (Taderera & Hall, 2017) بأن من ضمن التحديات الرئيسية التي يواجهها أولياء أمور ذوي صُعُوبات التعلم عدمَ الاستقرار المالي، والافتقار إلى المعرفة وتجزؤ الخدمات التي تقدمها الوزارات المختلفة.

كما حصل محور الوعي بالحقوق القانونية على متوسط اتضح أنه يقع ضمن المستوى "أعلم إلى حد ما" وفقاً للجدول (٢) والذي يشير إلى أن أولياء الأمور لديهم وعي منخفض بحقوق أبنائهم القانونية. وقد اختلفت هذه النتيجة إلى حد ما عن دراسة كوبوسامي وآخرين (Kuppusamy et al., 2012) التي أظهرت مستوىً معتدلاً من الوعي بشأن الجوانب التشريعية من قِبل أُسَر ذوي الإعاقة الفكرية. وقد يفسر انخفاض الوعي في هذا المحور بغياب الجهات المسؤولة عن دورها في التوعية بالحقوق القانونية, كذلك بسبب قلة معرفة أولياء الأمور بالسياسات والتشريعات ذات العلاقة بأبنائهم.

ولقد حصل محور الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل على متوسط وقع ضمن المستوى "أعلم إلى حد ما" وفقاً للجدول (٢) والذي يشير إلى أن أولياء الأمور لديهم وعي منخفض بحقوق أبنائهم المتعلقة بالعمل. وقد اختلفت هذه النتيجة إلى حد ما عن دراسة عبدات (٢٠١٠) التي أشارت إلى وجود وعي متوسط بحقوق التشغيل للأفراد ذوي الإعاقة من قِبل أولياء أمورهم. وقد تعزى هذه النتائج إلى ضعف برامج التوعية الموجهة لأولياء الأمور من قِبل الجهات المعنية بحق أبنائهم ذوي الإعاقة في مجال العمل، وضعف دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل في التوعية بتلك الحقوق, كذلك ضعف التعاون والشراكة ما بين أُسَر ذوي الإعاقة وممثلي سوق العمل, حيث عبر أولياء الأمور في دراسة روندتري (Roundtree, 2017) أن عدم وعيهم ببرامج التعليم مابعد الثانوي يعزى إلى انعدام التعاون والعلاقات غير المستقرة بين ممثلي سوق العمل وأسَر ذوي الإعاقة الفكرية.

ثانياً: إجابة السؤال الثاني ومناقشة نتائجه

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) في مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم تبعاً لنوع هذه الحقوق؟

للإجابة عن السؤال أعلاه تم استخدام اختبار تحليل التباين للقياسات المتكررة (Repeated Measures ANOVA) لدلالة الفروق بين أكثر من مجموعتين غير مستقلتين (مترابطتين) للتعرف على الفروق بين درجات محاور الاستبانة: (الوعي بالحقوق التعليمية، الوعي بالحقوق الصحية، الوعي بالحقوق المالية، الوعي بالحقوق القانونية، الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل). والجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (٤)
اختبار تحليل التباين للقياسات المتكررة لدلالة الفروق بين
استجابات عَيِّنة الدراسة على محاور الوعي بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية

البيان	القيمة
قيمة ولكس لمدا (Wilks' Lambda)	٠.٤٦١
قيمة ف	٢٣٨.٨٣٢
درجات الحرية الفرضية	٤
درجات حرية الباقي (الخطأ)	٨١٧
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠
التعليق	دالة عند مستوى ٠.٠١

يتضح من الجدول (٤) أن قيمة (ف) دالة عند مستوى (٠.٠١)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة على المحاور الخمسة: (الوعي بالحقوق التعليمية، الوعي بالحقوق الصحية، الوعي بالحقوق المالية، الوعي بالحقوق القانونية، الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، ولمعرفة الفروق لصالح أي من تلك المحاور تم استخدام اختبار (ت) للعينات غير المستقلة (المترابطة) " T-test " للتعرف على الفروق بين كل محورين على حدة (جدول ٥):

جدول (٥)
اختبار (ت) للعينات غير المستقلة لدلالة الفروق بين محاور الدراسة

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
١	الوعي بالحقوق التعليمية	٢.٥٠	٠.٤٩	١٦.٦٢	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق الصحية	٢.٢٥	٠.٦٣			
٢	الوعي بالحقوق التعليمية	٢.٥٠	٠.٤٩	٢٩.٤٤	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق المالية	١.٩٢	٠.٦٥			
٣	الوعي بالحقوق التعليمية	٢.٥٠	٠.٤٩	١٩.٢٠	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق القانونية	٢.١٥	٠.٦٤			
٤	الوعي بالحقوق التعليمية	٢.٥٠	٠.٤٩	٢٣.٨٢	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	٢.٠١	٠.٧٠			

م	المحـــــــــاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
٥	الوعي بالحقوق الصحية	٢.٢٥	٠.٦٣	١٧.٩٩	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق المالية	١.٩٢	٠.٦٥			
٦	الوعي بالحقوق الصحية	٢.٢٥	٠.٦٣	٦.٠٦	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق القانونية	٢.١٥	٠.٦٤			
٧	الوعي بالحقوق الصحية	٢.٢٥	٠.٦٣	١٢.٧١	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	٢.٠١	٠.٧٠			
٨	الوعي بالحقوق المالية	١.٩٢	٠.٦٥	١٤.٣٣	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق القانونية	٢.١٥	٠.٦٤			
٩	الوعي بالحقوق المالية	١.٩٢	٠.٦٥	٥.٢٨	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	٢.٠١	٠.٧٠			
١٠	الوعي بالحقوق القانونية	٢.١٥	٠.٦٤	١٠.١٨	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	٢.٠١	٠.٧٠			

يتضح من الجدول رقم (٥) وجود فروق دالة عند مستوى (٠.٠١) على النحو التالي:

١- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق التعليمية)، وبين محور (الوعي بالحقوق الصحية)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق التعليمية).

٢- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق التعليمية)، وبين محور (الوعي بالحقوق المالية)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق التعليمية).

٣- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق التعليمية)، وبين محور (الوعي بالحقوق القانونية)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق التعليمية).

٤- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق التعليمية)، وبين محور (الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق التعليمية).

٥- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق الصحية)، وبين محور (الوعي بالحقوق المالية)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق الصحية).

٦- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق الصحية)، وبين محور (الوعي بالحقوق القانونية)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق الصحية).

٧- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق الصحية)، وبين محور (الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق الصحية).

٨- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق المالية)، وبين محور (الوعي بالحقوق القانونية)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق القانونية).

٩- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق المالية)، وبين محور (الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل).

١٠- توجد فروق دالة بين محور (الوعي بالحقوق القانونية)، وبين محور (الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، وذلك لصالح محور (الوعي بالحقوق القانونية).

تتفق هذه النتائج والتي تظهر الفروق ذات الدلالة الإحصائية في وعي أولياء الأمور بحقوق أبنائهم, مع الدراسات السابقة في أن وعي أولياء الأمور أكثر بالجانب التعليمي مقارنة بالحقوق الأخرى. حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبدات (٢٠١٠) التي أظهرت أنهم أكثر وعياً بالحقوق التعليمية والصحية وحقوق التشغيل بالمقارنة مع حقوق أبنائهم في الإعفاءات والغرامات التي اتضح ضعف وعيهم بها. كذلك اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة هاس وآخرين (Huus et al., 2016) حيث تم ذكر الحق في التعليم في أول الخدمات التي أظهر أولياء الأمور وعياً مرتفعاً بها، تلاها حق الهوية وحق تعظيم قدرة الطفل على النمو وحق الخصوصية ثم حقوق الحماية ثم حقوق المشاركة.

ثالثاً: إجابة السؤال الثالث ومناقشة نتائجه

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) في مدى وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم وفقاً للمتغيرات التالية: (الجنس – العمر –الدرجة العلمية – المكان التعليمي – المستوى الاقتصادي)؟

١- الفـــروق باختـــلاف جنـــس العَيِّنـــة:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عَيِّنة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير جنس العَيِّنة استخدمت الدراسة الحالية اختبار (ت) للعينات المستقلة " T-test " لتوضيح تلك الفروق, وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٦)
اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق في استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية باختلاف جنس العَيِّنة

المحـــــور	جنس العَيِّنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
الوعي بالحقوق التعليمية	ذكر	٣٩٣	٢.٤٣	٠.٥١	٣.٨٣	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠.٠١
	أنثى	٤٢٨	٢.٥٦	٠.٤٥		٠	
الوعي بالحقوق الصحية	ذكر	٣٩٣	٢.١٩	٠.٦٤	٢.٨٥	٠.٠٠٤	دالة عند مستوى ٠.٠١
	أنثى	٤٢٨	٢.٣١	٠.٦١			
الوعي بالحقوق المالية	ذكر	٣٩٣	١.٨٨	٠.٦٤	١.٧١	٠.٠٨٨	غير دالة
	أنثى	٤٢٨	١.٩٥	٠.٦٥			
الوعي بالحقوق القانونية	ذكر	٣٩٣	٢.١٣	٠.٦٥	١.١١	٠.٢٦٦	غير دالة
	أنثى	٤٢٨	٢.١٧	٠.٦٣			
الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	ذكر	٣٩٣	٢.٠٠	٠.٧٠	٠.٦٦	٠.٥١٠	غير دالة
	أنثى	٤٢٨	٢.٠٣	٠.٧١			
الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية	ذكر	٣٩٣	٢.١١	٠.٥٤	٢.٢٠	٠.٠٢٨	دالة عند مستوى ٠.٠٥
	أنثى	٤٢٨	٢.٢٠	٠.٥٣			

يتضح من الجدول (٦) أن قيم (ت) دالة عند مستوى (٠.٠٥) فأقل في المحاور: (الوعي بالحقوق التعليمية، الوعي بالحقوق الصحية)، وفي الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف جنس العَيِّنة، وكانت تلك الفروق لصالح عَيِّنة الإناث. وذلك يتفق مع ما توصل إليه عبدات (٢٠١٠) حيث كانت الأم

أكثر وعياً من الأب، وأخت الفرد ذي الإعاقة أكثر وعياً من أخيه، بينما اختلفت عن دراسة فينكاتيزان (Venkatesan, 2004) التي لم تظهر فروقاً تعزى لمتغير الجنس. وتعزى هذه النتيجة بطبيعة الحال إلى أن الإناث دائماً هن الأقرب لأبنائهن ذوي الإعاقة الفكرية والأكثر اهتماماً بتوفير التعليم المناسب والخدمات الصحية لهم وهذا يجعلهن أكثر وعياً بهذين المجالين.

كما يتضح من الجدول (٦) أن قيم (ت) غير دالة في المحاور: (الوعي بالحقوق المالية، الوعي بالحقوق القانونية، الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف جنس العَيِّنة.

٢-الفروق باختلاف العمر:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عَيِّنة الدراسة وفقاً لاختلاف متغير العمر استخدمت الدراسة الحالية اختبار تحليل التباين الأحادي "Anova" لتوضيح تلك الفروق, وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٧)
اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية باختلاف العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
الوعي بالحقوق التعليمية	بين المجموعات	١.٦٨	٣	٠.٥٦	٢.٣٨	٠.٠٦٨	غير دالة
	داخل المجموعات	١٩١.٦٧	٨١٧	٠.٢٤			
الوعي بالحقوق الصحية	بين المجموعات	٥.٠٨	٣	١.٦٩	٤.٣٣	٠.٠٠٥	دالة عند مستوى ٠.٠١
	داخل المجموعات	٣١٩.٣١	٨١٧	٠.٣٩			
الوعي بالحقوق المالية	بين المجموعات	٢.٤٥	٣	٠.٨٢	١.٩٤	٠.١٢٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٤٤.٢٨	٨١٧	٠.٤٢			
الوعي بالحقوق القانونية	بين المجموعات	٢.٦٦	٣	٠.٨٩	٢.١٨	٠.٠٩٠	غير دالة
	داخل	٣٣٢.٨١	٨١٧	٠.٤١			

	المجموعات						
الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	بين المجموعات	٤.١٨	٣	١.٣٩	٢.٨٥	٠.٠٣٧	دالة عند مستوى ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٤٠٠.٢٣	٨١٧	٠.٤٩			
الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية	بين المجموعات	٢.٩١	٣	٠.٩٧	٣.٣٨	٠.٠١٨	دالة عند مستوى ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٢٣٤.٣٥	٨١٧	٠.٢٩			

يتضح من الجدول (٧) أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (الوعي بالحقوق التعليمية، الوعي بالحقوق المالية، الوعي بالحقوق القانونية)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف أعمار أفراد العَيِّنة.

كما يتضح من الجدول (٧) أن قيم (ف) دالة عند مستوى (٠.٠٥) فأقل في المحاور: (الوعي بالحقوق الصحية، الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، وفي الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف أعمار أفراد العَيِّنة. وتم استخدام اختبار شيفيه للكشف عن مصدر تلك الفروق (جدول ٨):

جدول (٨)
اختبار شيفيه لتوضيح مصدر الفروق في استجابات عينة الدراسة
حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية باختلاف العمر

المحور	العمر	المتوسط الحسابي	٢٠- ٣٠ سنة	٣١ - ٤٠ سنة	٤١ - ٥٠ سنة	٥١ سنة فما فوق	الفرق لصالح
الوعي بالحقوق الصحية	٢٠- ٣٠ سنة	٢.٤٦		*		*	٢٠- ٣٠ سنة
	٣١ - ٤٠ سنة	٢.١٩					
	٤١ - ٥٠ سنة	٢.٢٨					
	٥١ سنة فما فوق	٢.٢٠					
الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	٢٠- ٣٠ سنة	٢.١٩		*			٢٠- ٣٠ سنة
	٣١ - ٤٠ سنة	١.٩٣					

	٤١ – ٥٠ سنة	٢.٠٣						
	٥١ سنة فما فوق	٢.٠٠						
الدرجـــة الكليـــة للـوعي بحقـوق ذوي الإعاقة الفكرية	٢٠– ٣٠ سنة	٢.٣١		*				٢٠– ٣٠ سنة
	٣١ – ٤٠ سنة	٢.١٠						
	٤١ – ٥٠ سنة	٢.١٧						
	٥١ سنة فما فوق	٢.١٤						

(*) تعني وجود فروق دالة عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من الجدول (٨) وجود فروق دالة عند مستوى (٠.٠٥) على النحو التالي:

١– توجد فروق دالة في محور (الوعي بالحقوق الصحية) بين أفراد العَيِّنة في عمر (٣١ – ٤٠ سنة، ٥١ سنة فما فوق)، وبين أفراد العَيِّنة في عمر (٢٠– ٣٠ سنة)، وذلك لصالح أفراد العَيِّنة في عمر (٢٠– ٣٠ سنة).

٢– توجد فروق دالة في محور (الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل) بين أفراد العَيِّنة في عمر (٣١ – ٤٠ سنة)، وبين أفراد العَيِّنة في عمر (٢٠– ٣٠ سنة)، وذلك لصالح أفراد العَيِّنة في عمر (٢٠– ٣٠ سنة).

٣– توجد فروق دالة في الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية بين أفراد العَيِّنة في عمر (٣١ – ٤٠ سنة)، وبين أفراد العَيِّنة في عمر (٢٠– ٣٠ سنة)، وذلك لصالح أفراد العَيِّنة في عمر (٢٠– ٣٠ سنة). وهذه النتيجة اختلفت عن دراسة بيلي وآخرين (Bailey et al., 1999) التي أظهرت أن عمر أولياء الأمور لم يكن له أثر على وعيهم بحقوق أطفالهم ذوي الإعاقة الفكرية أو صُعُوبات النمو. وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن أولياء الأمور الواقعين في الفئة العمرية من (٢٠–٣٠ سنة) هم في مرحلة الشباب فبالتالي هم أكثر اطلاعاً على مواقع التواصل المختلفة، كما يتمتعون بالصحة والقوة الجسدية والحماس الذي يدفعهم للبحث عن الخدمات والحقوق، وهذا يترتب عليه وعيهم بتلك الحقوق.

٣- الفـروق باختـلاف الـدرجـة العلميـة:

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عَيّنة الدراسة تعزى إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية استخدمت الدراسة الحالية اختبار تحليل التباين الأحادي "Anova" لتوضيح تلك الفروق, وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٩)
اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عَيِّنة الدراسة
حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية باختلاف الدرجة العلمية

المحـــــــور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
الوعي بالحقوق التعليمية	بين المجموعات	٠.٧٥	٥	٠.١٥	٠.٦٤	٠.٦٧٢	غير دالة
	داخل المجموعات	١٩٢.٥٩	٨١٥	٠.٢٤			
الوعي بالحقوق الصحية	بين المجموعات	٣.٨٤	٥	٠.٧٧	١.٩٥	٠.٠٨٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٢٠.٥٦	٨١٥	٠.٣٩			
الوعي بالحقوق المالية	بين المجموعات	١.٣٠	٥	٠.٢٦	٠.٦١	٠.٦٩٠	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٤٥.٤٣	٨١٥	٠.٤٢			
الوعي بالحقوق القانونية	بين المجموعات	٥.٣٦	٥	١.٠٧	٢.٦٥	٠.٠٢٢	دالة عند مستوى ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٣٣٠.١٠	٨١٥	٠.٤١			
الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	بين المجموعات	٥.٦٥	٥	١.١٣	٢.٣١	٠.٠٤٢	دالة عند مستوى ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٣٩٨.٧٦	٨١٥	٠.٤٩			
الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية	بين المجموعات	٢.٢٩	٥	٠.٤٦	١.٥٩	٠.١٦٠	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٣٤.٩٧	٨١٥	٠.٢٩			

يتضح من الجدول (٩) أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (الوعي بالحقوق التعليمية، الوعي بالحقوق الصحية، الوعي بالحقوق المالية)، وفي الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف الدرجة العلمية لأفراد العَيِّنة. وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة بيلي وآخرين (Bailey et al., 1999) التي لم يُظهِر المؤهل العلمي أثراً في وعي أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية.

كمـا يتضـح مـن الجـدول رقـم (٩) أن قـيم (ف) دالـة عنـد مسـتوى (٠.٠٥) فـي المحـاور: (الوعي بالحقوق القانونية، الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف الدرجة العلمية لأفراد العَيِّنة. وتم استخدام اختبار أقل فرق دال (LSD) للكشف عن مصدر الفروق؛ لعدم تمكن اختبار شيفيه من الكشف عنها (جدول ١٠):

جدول (١٠)
اختبار أقل فرق دال (**LSD**) لتوضيح مصدر الفروق في استجابات عينة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية باختلاف الدرجة العلمية

المحـــــور	الدرجة العلمية	المتوسط الحسابي	أمّي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	ماجستير- دكتوراه	الفرق لصالح
الوعي بالحقوق القانونية	أمّي	٢.١٧							
	ابتدائي	٢.٣٠				*	*		ابتدائي
	متوسط	٢.١٩							
	ثانوي	٢.٠٩							
	جامعي	٢.٠٩							
	ماجستير –دكتوراه	٢.٢٣							
الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	أمّي	٢.٠٣							
	ابتدائي	٢.١٨			*	*	*		ابتدائي
	متوسط	٢.٠١							
	ثانوي	١.٩٨							
	جامعي	١.٩٤							
	ماجستير –دكتوراه	٢.٠٣							

(*) تعني وجود فروق دالة عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من الجدول (١٠) وجود فروق دالة عند مستوى (٠.٠٥) على النحو التالي:

١- توجد فروق دالة في محور (الوعي بالحقوق القانونية) بين أفراد العَيِّنة الحاصلين على (ثانوي، جامعي)، وبين أفراد العَيِّنة الحاصلين على (ابتدائي)، وذلك لصالح أفراد العَيِّنة الحاصلين على (ابتدائي).

٢- توجد فروق دالة في محور (الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل) بين أفراد العَيِّنة الحاصلين على (متوسط، ثانوي، جامعي)، وبين أفراد العَيِّنة الحاصلين على (ابتدائي)، وذلك لصالح أفراد العَيِّنة الحاصلين على (ابتدائي). وتختلف هذه النتيجة عن دراسة (عبدات, ٢٠١٠) التي أكدت أن مستوى الوعي يرتفع بارتفاع المؤهل العلمي. وقد يعود ذلك إلى أن أولياء

الأمور الحاصلين على مؤهل (ابتدائي) يمتلكون اتجاهات إيجابية نحو أبنائهم دفعتهم إلى الاطلاع على مواقع التواصل أو حضور ندوات توعوية أو إرشادية حول حقوق الأفراد ذوي الإعاقة, حيث يذكر حنفي (٢٠١٣) أن الآباء والأمهات ذوو المستوى التعليمي المتوسط (إعدادي فما دون) يتميزون باتجاهات إيجابية نحو أبنائهم ذوي الإعاقة أكثر من ذوي المستويات العليا في التعليم. أو أنه قد يترتب على مؤهلهم (الابتدائي), تدني المستوى الاقتصادي للأسرة وبالتالي البحث عن مصادر الدعم والحقوق لطفلهم ذي الإعاقة من أجل مساعدتهم على إدارة شؤونه.

٤- الفروق باختلاف المكان التعليمي:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عَيِّنة الدراسة تعزى إلى اختلاف متغير المكان التعليمي استخدمت الدراسة الحالية اختبار (ت) للعينات المستقلة " T-test " لتوضيح تلك الفروق, فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١١)

اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق في استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية باختلاف المكان التعليمي

المحور	المكان التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
الوعي بالحقوق التعليمية	معهد التربية الفكرية	١٨٩	٢.٥٢	٠.٤٧	٠.٦٤	٠.٥٢٦	غير دالة
	برنامج التربية الفكرية	٦٣٢	٢.٥٠	٠.٤٩			
الوعي بالحقوق الصحية	معهد التربية الفكرية	١٨٩	٢.٣٨	٠.٦٠	٣.٣٤	٠.٠٠١	دالة عند مستوى ٠.٠١
	برنامج التربية الفكرية	٦٣٢	٢.٢١	٠.٦٣			
الوعي بالحقوق المالية	معهد التربية الفكرية	١٨٩	١.٩٦	٠.٦٧	١.٠٦	٠.٢٨٨	غير دالة
	برنامج التربية الفكرية	٦٣٢	١.٩٠	٠.٦٤			
الوعي بالحقوق القانونية	معهد التربية الفكرية	١٨٩	٢.٢٠	٠.٦٧	١.١٧	٠.٢٤٢	غير دالة
	برنامج التربية الفكرية	٦٣٢	٢.١٤	٠.٦٣			
الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	معهد التربية الفكرية	١٨٩	٢.٠٨	٠.٧٠	١.٦١	٠.١٠٨	غير دالة
	برنامج التربية الفكرية	٦٣٢	١.٩٩	٠.٧٠			
الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية	معهد التربية الفكرية	١٨٩	٢.٢٢	٠.٥٤	١.٨٣	٠.٠٦٨	غير دالة
	برنامج التربية الفكرية	٦٣٢	٢.١٤	٠.٥٤			

يتضح من الجدول (١١) أن قيم (ت) غير دالة في المحاور: (الوعي بالحقوق التعليمية، الوعي بالحقوق المالية، الوعي بالحقوق القانونية، الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، وفي الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف المكان التعليمي لأبناء أفراد العَيِّنة.

كما يتضح من الجدول (١١) أن قيمة (ت) دالة عند مستوى (٠.٠١) في محور: (الوعي بالحقوق الصحية)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في هذا المجال، تعود لاختلاف المكان التعليمي لأبناء أفراد العَيِّنة، وكانت تلك الفروق لصالح أفراد العَيِّنة الذين أبناؤهم في معاهد التربية الفكرية. وقد تعزى هذه النتيجة إلى توافر المشرف الصحي في معاهد التربية الفكرية بشكل أكبر من برامج التربية الفكرية، ودوره في توعية أولياء أمور ذوي الإعاقة الفكرية بحقوق أبنائهم الصحية.

٥- الفروق باختلاف المستوى الاقتصادي:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عَيِّنة الدراسة تعزى إلى اختلاف متغير المستوى الاقتصادي استخدمت الدراسة الحالية اختبار تحليل التباين الأحادي "Anova" لتوضيح تلك الفروق, فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٢)

اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية باختلاف المستوى الاقتصادي

المحـــــور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
الوعي بالحقوق التعليمية	بين المجموعات	١.٠٤	٤	٠.٢٦	١.١٠	٠.٣٥٤	غير دالة
	داخل المجموعات	١٩٢.٣١	٨١٦	٠.٢٤			
الوعي بالحقوق الصحية	بين المجموعات	٢.٥٦	٤	٠.٦٤	١.٦٣	٠.١٦٦	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٢١.٨٣	٨١٦	٠.٣٩			
الوعي بالحقوق المالية	بين المجموعات	٢.١٥	٤	٠.٥٤	١.٢٧	٠.٢٧٨	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٤٤.٥٨	٨١٦	٠.٤٢			
الوعي بالحقوق القانونية	بين المجموعات	٢.١٥	٤	٠.٥٤	١.٣٢	٠.٢٦٣	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٣٣.٣٢	٨١٦	٠.٤١			

الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل	بين المجموعات	٣.٣٥	٤	٠.٨٤	١.٧١	٠.١٤٧	غير دالة
	داخل المجموعات	٤٠١.٠٦	٨١٦	٠.٤٩			
الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية	بين المجموعات	١.٤٠	٤	٠.٣٥	١.٢٢	٠.٣٠٣	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٣٥.٨٦	٨١٦	٠.٢٩			

يتضح من الجدول (١٢) أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (الوعي بالحقوق التعليمية، الوعي بالحقوق الصحية، الوعي بالحقوق المالية، الوعي بالحقوق القانونية، الوعي بالحقوق المتعلقة بالعمل)، وفي الدرجة الكلية للوعي بحقوق ذوي الإعاقة الفكرية، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عَيِّنة الدراسة حول مدى وعيهم بحقوق أبنائهم ذوي الإعاقة الفكرية في تلك المجالات، تعود لاختلاف المستوى الاقتصادي لأفراد العَيِّنة.

التوصيات

١- تفعيل دور المدارس ومعاهد التربية الخاصة في توعية أولياء أمور ذوي الإعاقة بحقوق أبنائهم المختلفة وذلك من خلال ممثليها من مديرين ومشرفيين ومعلمين.

٢- عقد ندوات ومحاضرات توعوية من قِبل الوزارات موجهة إلى أُسَر ذوي الإعاقة وكافة الشرائح التي تعمل مع ذوي الإعاقة حول الخدمات والحقوق التي تقدمها الوزارات للأفراد ذوي الإعاقة والتي من حقهم الحصول عليها.

٣- تشكيل لجنة تهتم بشؤون الأفراد ذوي الإعاقة وكيفية خدمتهم في كل وزارة أو جهة حكومية أو أهلية.

٤- العمل على توفير جميع التدابير والإجراءات اللازمة لضمان تمتع الأفراد ذوي الإعاقة بالحقوق والفرص نفسها التي يتمتع بها كافة أفراد المجتمع.

٥- العمل على وضع تشريعات وطنية مُلزمة قانونياً؛ وذلك لحماية حقوق الأفراد ذوي الإعاقة من الانتهاك وضمان تمتعهم بها.

المـــراجـــع

المراجع العربية:

حسن، حازم صلاح الدين. (٩-١١ ديسمبر، ٢٠١٣). الحماية القانونية لحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. *المؤتمر العلمي حول حقوق الطفل العربي*، الرياض.

حنفي, علي عبد النبي. (٢٠١٣). *العمل مع أسر ذوي الاحتياجات الخاصة: دليل المعلمين والوالدين*. (ط٤). الرياض: دار الزهراء.

الخزاعلة، ياسر، وارشيدة، عوض. (٢٠١٥). *حقوق الطفل في التاريخ*. عمان: زمزم ناشرون وموزعون.

الخطيب، عاكف؛ والزعبي، سهيل؛ وعبد الرحمن، مجدولين. (٢٠١٢). تقييم البرامج والخدمات التربوية في مؤسسات ومراكز الإعاقة الفكرية وفقاً للمعايير العالمية. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، ١ (٣)، ٥١-٧٢.

سيلو, ن, براتر, م. (٢٠١٢). *العمل مع أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة: الشراكة بين الأسر والمهنيين وأدوارهم*, (ترجمة زيدان السرطاوي, وصفاء قراقيش). الرياض: جامعة الملك سعود. (العمل الأصلي نشر في عام ٢٠١١).

صديق, لينا عمر. (٢٩-٣٠ نوفمبر, ٢٠٠٥). دور إدارة التربية الخاصة في تفعيل القوانين والتشريعات في المملكة العربية السعودية. *ورقة عمل مقدمة في ندوة التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية مواكبة التحديث والتحديات المستقبلية*.

عباس, محمد؛ ونوفل, محمد؛ والعبسي, محمد؛ وأبو عواد, فريال. (٢٠١٤). *مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. (ط٥). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عبدات، روحي مروح. (٢٠١٠). مدى وعي أولياء أمور المعاقين بحقوق أبنائهم الواردة في القانون الاتحادي والاتفاقية الدولية. *وزارة الشؤون الاجتماعية*, الإمارات العربية المتحدة.

عبد المعطي، حمادة علي. (٢٠١٣). *حقوق ذوي الإعاقة بين الاتفاقيات الدولية والقوانين العربية*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

العثمان, إبراهيم؛ وراجح, محمد؛ والمحزمة, محمد؛ والعصيمي, فهد؛ والقحطاني, سيف. (٢٠١٨). *القوانين والتشريعات في التربية الخاصة*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

العصيمي، علي بن جزاء. (٢٠١٤). *الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة من جرائم الإتجار بالبشر*. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

القحطاني, محمد علي. (٢٠٠٧). *مدى معرفة والتزام العاملين ببرامج ومعاهد التربية الفكرية بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة*. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الملك سعود.

القريوتي, إبراهيم أمين. (٢٥-٢٦ مارس, ٢٠٠٩). دعم أسرة الشخص المعاق نفسياً واجتماعياً. *مؤتمر دور جمعيات أولياء أمور المعاقين في دعم أسرة الشخص المعاق*, الشارقة.

المالكي, نبيل بن شرف. (٢٠١٧). معوقات تطبيق الدليل التنظيمي والإجرائي لمعاهد وبرامج التربية الخاصة كما يدركها العاملون فيها. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*, ٥(١٧), ٤٨-٨١. DOI: 10.12816/0038007

مجلس الشورى. (٢٠١٦). *نظام حقوق ذوي الإعاقة*. الرياض.

منيب، تهاني محمد. (٢٠١٠). *أولياء ذوي الاحتياجات الخاصة وسبل إرشادهم*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الموسى, ناصر علي. (٢٠٠٨). *مسيرة التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية: من العزل إلى الدمج*. دار القلم, الأمارات العربية المتحدة.

الموسى، ناصر علي. (١٧-٢١ فبراير، ٢٠١٤). تجربة المملكة العربية السعودية في مجال دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في مدارس التعليم العام. *ورقة عمل مقدمة للمعرض والمنتدى الدولي للتعليم تحت عنوان "التربية الخاصة تنمية مستدامة في عالم متغير"*، وزارة التربية والتعليم سابقاً, الرياض.

هيئة حقوق الإنسان. (٢٠١٥). *تقرير المملكة الخاص باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم. (٢٠١٥). *إحصائية العوق الفكري للعام الدراسي١٤٣٥/١٤٣٦هـ*. الرياض: الإدارة العامة للتربية الخاصة.

المـراجـع الأجنبيــة:

Bailey Jr, D. B., Skinner, D., Rodriguez, P., Gut, D., & Correa, V. (1999). Awareness, use, and satisfaction with services for Latino parents of young children with disabilities. *Exceptional Children*, *65*(3), 367-381.

Connery, A. R. (1987). A Description and Comparison of Native American and Anglo Parents' Knowledge of Their Handicapped Children's Educational Rights.

Gobrial,E. (2012). Mind the gap: The human rights of children with intellectual disabilities in Egypt. *Journal of Intellectual Disability Research*, 56(11), 1058-1064.

Huus, K., Dada, S., Bornman, J., & Lygnegård, F. (2016). The awareness of primary caregivers in South Africa of the human rights of their children with intellectual disabilities. *Child: care, health and development*, *42*(6), 863-870.

Kuppusamy, B., Narayan, J., & Nair, D. (2012). Awareness among family members having children with mental retardation on relevant legislations in India. *Educational Research and Reviews*, *7*(14), 326.

Roundtree, E. S. (2017). *A Qualitative Examination of Postsecondary Education Programs for Students with Intellectual Disabilities and the Perceptions of Parents and Teachers Towards These Programs* (Doctoral dissertation, Mercer University).

Taderera, C., & Hall, H. (2017). Challenges faced by parents of children with learning disabilities in Opuwo, Namibia. *African journal of disability*, *6*(1), 1-10.

Venkatesan, S. (2004). A survey of knowledge and opinion on rights immunities and privileges for persons with mental retardation. *Asia Pacific Disability Rehabilitation Journal*, *15*(1), 59.